

أهمية الإقتصاد البنفسجي كمدخل استراتيجي لإستكمال الإقتصاد الأخضر نحو الإستدامة

The importance of the purple economy as a strategic input to complement the green economy towards sustainability

غوال نادية¹، بلهادف رحمة²¹ دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ghoual.nada@gmail.com² أستاذة محاضرة ب، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، rahma.belhadef@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2020/12/10

تاريخ القبول: 2020/09/17

تاريخ الاستلام: 2020/08/29

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول الإطار المفاهيمي لكل من الإقتصاد الأخضر والإقتصاد البنفسجي مع محاولة معرفة أوجه التشابه والتكامل بينهما، وقد توصلنا إلى أن هناك علاقة ترابطية وتكاملية بين الإقتصاد الأخضر و الإقتصاد البنفسجي باعتبار هذا الأخير يعمل على تمييز العائد الثقافي للسلع و الخدمات ما يعزز انتاج انماط انتاج و استهلاك مستدامة وبالتالي تحقيق الإقتصاد المستدام.

كلمات مفتاحية: الإقتصاد الاخضر؛ الإقتصاد البنفسجي؛ الإقتصاد المستدام .

تصنيف JEL : Q01 ؛ A1.

Abstract:

This study aims to present a comprehensive view on the conceptual framework for both the green economy and the purple economy with an attempt to know the similarities and complementarities between them, and we have concluded that there is a correlative and complementary relationship between the green economy and the purple economy as the latter works to evaluate the cultural return of goods and services. It promotes sustainable production and consumption patterns Thus achieving a sustainable economy.

Keywords: Green economy; purple economy; sustainable economy

Jel Classification Codes: Q01, A1.

المرسل: غوال نادية، الإيميل: ghoual.nada@gmail.com .

1. مقدمة:

يعتبر الإقتصاد الأخضر من المصطلحات الحديثة التي ظهرت مؤخرا، ولم يحظى بالإهتمام الأكاديمي والمؤسسي الواسع إلا بعد ظهور الأزمة المالية العالمية سنة 2008، حيث تعددت المفاهيم المتعلقة به، والتي قدمت نظرة جديدة للعلاقة بين الركيزتين الإقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، وذلك بالدعوة إلى تنمية مستدامة ضمن مسار فعال يعزز التكامل بين هاتين الركيزتين دون إهمال جانب العدالة الإجتماعية، فإن صح القول فهو ذلك الإقتصاد الذي يضمن استدامة انماط الإنتاج والإستهلاك بالعمل على التقليل من الملوثات البيئية وزيادة كفاءة استخدام الموارد مع استيعاب جميع الفئات الاجتماعية، فالإقتصاد ليس بديلا للتنمية المستدامة كما يعتقد البعض بل هو مسار لتحقيقها.

فالتنمية المستدامة إلى يومنا هذا لم يتم تحقيقها بشكل كلي سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية نظرا إلى التجدد المتواصل في هذا المفهوم وأساليب تحقيقه.

ولعل ابرز ذلك ظهور ما يسمى بالإقتصاد البنفسجي الذي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز البعد الثقافي للسلع والخدمات وخصوصا تلك الصديقة للبيئة.

لذا نسعى من خلال بحثنا هذا إلى تحديد المفاهيم الأساسية لهذه المصطلحات مع محاولة لتحديد العلاقة التكاملية ما بين الإقتصاد الأخضر والإقتصاد البنفسجي لاعتبار أن كلاهما يشتركان في عدة جوانب تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث: يستمد موضوع البحث أهميته من الأهمية التي أصبح يكتسبها كل من الإقتصاد الأخضر والإقتصاد البنفسجي باعتبارهما من المفاهيم الحديثة التي ظهرت مؤخرا في مجال الإقتصاد والبيئة، كما تكمن أهمية البحث كذلك في محاولة بناء علاقة تكاملية بين الإقتصاد الأخضر والإقتصاد البنفسجي من خلال ايضاح مختلف اوجه التشابه والإرتباط بينهما ومدى مساهمة كل منهما في تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- تحديد الاطار المفاهيمي لكل من الإقتصاد الأخضر والإقتصاد البنفسجي؛
 - تحديد سياسات و متطلبات تخضير القطاعات الاقتصادية؛
 - محاولة تبين مدى التكامل بين الإقتصاد الأخضر والإقتصاد البنفسجي ومدى مساهمة هذه العلاقة التكاملية في تحقيق التنمية المستدامة.
- اشكالية البحث: بناء على ما سبق يمكن طرح اشكالية البحث والتي تتمثل في السؤال التالي: ما أهمية الإقتصاد البنفسجي في تعزيز الإقتصاد الأخضر لتحقيق للتنمية المستدامة؟
- ولتبسيط الاشكالية من جهة والإلمام بالموضوع من مختلف جوانبه من جهة أخرى، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:
- ماهو الإقتصاد الأخضر؟
 - ماهي متطلبات تخضير القطاعات الاقتصادية؟
 - ما مفهوم الإقتصاد البنفسجي؟
 - كيف يساهم الإقتصاد البنفسجي في تعزيز التكامل مع الإقتصاد الأخضر نحو تحقيق التنمية المستدامة؟
- فرضيات البحث: للإجابة على إشكالية البحث، قمنا بصياغة الفرضية التالية:
- يلعب الإقتصاد البنفسجي دورا محوريا في تعزيز وتدعيم مع الإقتصاد الأخضر من أجل الإستكمال متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.
- منهج البحث وأقسامه: قد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في بحثنا بعرض مختلف المفاهيم الأساسية لمصطلحات البحث ووصف العلاقة التكاملية بين هذه الأخيرة من خلال تقسيم البحث الى المحاور الآتية:
- 1- الإقتصاد الأخضر: ماهيته، مؤشرات وقطاعاته.

2- الإقتصاد البنفسجي : مفهومه ومتطلباته .

3- التكامل بين الإقتصاد الأخضر والبنفسجي في اطار التنمية المستدامة

2. الإقتصاد الأخضر

1.2. مفهوم الإقتصاد الأخضر وأهميته :

لم يجتذب الإقتصاد الأخضر الانتباه الدولي إلا في السنوات الأخيرة ، ففي سنة 2008م شهد العالم أزمة مالية لا سابقة لها أدت إلى إضعاف وتهديد الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية وتحقيق التنمية المستدامة. حيث أخذ يظهر مفهوم الإقتصاد الأخضر ، وقد اكتسب شهرة دولية إضافية عندما قررت الجمعية العامة بمقتضى قرارها 236/64 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 2009م أن تنظم سنة 2012م مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، الذي من شأنه أن يركز على الموضوع المحوري الخاص بالإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (برنامج الامم المتحدة للبيئة. (2011)، 21-24 فبراير 2011، ص 2-5)، وفي مايلي نستعرض أهم مفاهيم الإقتصاد الأخضر كالآتي :

- يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP الإقتصاد الأخضر على النحو التالي : " الإقتصاد الذي يؤدي إلى تحقيق رفاهية الإنسان والعدالة الإجتماعية مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد الطبيعية." (the Environment

Management Group,P:31)

- أما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فقد عرفت الإقتصاد الأخضر بوصفه وسيلة لمواصلة النمو الاقتصادي مع الحفاظ على الموارد الطبيعية الحيوية (مؤتمر العمل الدولي، 2013. ص 13) .

- فالإقتصاد الأخضر هو نظام أنشطة اقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات ويقضي في الأمد البعيد إلى تحسن رفاه البشر ولا يعرض في الوقت نفسه الاجيال المقبلة الى مخاطر بيئية أحوالات نرة ايكولوجية كبيرة (حسام الدين نجاتي، 2014، ص18) .

- كما يعرف كذلك على أنه : "اقتصاد منخفض الكربون، أي يبعث القليل من الغازات التي تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري بغية الحد من تحدي التغيرات المناخية ، لكنه أيضا يحفظ الموارد الطبيعية كالمواد الأولية والطاقة والمياه والفضاء والتنوع البيولوجي " (السير نحور إنشاء اقتصاد اخضر والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومؤشراتها 2010-2013، ص 02) - وعرف كذلك على أنه الإقتصاد الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة ، كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية ، كما ان النمو في الدخل و التوظيف يأتي عن طريق الاستثمارات العامة و الخاصة التي تقلل انبعاثات الكربون والتلوث وتدعم كفاءة استخدام الموارد والطاقة وتمنع خسارة التنوع البيولوجي وهذا لا يتحقق الا من خلال اصلاح السياسات و التشريعات المنظمة لذلك (حسام الدين نجاتي، 2014 ، ص19)

وانطلاقا من ما سبق يمكن أن ننظر للإقتصاد الأخضر في أبسط صورة كإقتصاد يقل فيه انبعاثات الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية. ليكون لذلك لاقتصاد الأخضر النموذج التنموي البديل الاكثمل مقارنة بالإقتصاد التقليدي نظرا لأهميته الآتية: (برنامج الامم المتحدة للبيئة. (2011)، 21-24 فبراير 2011، ص 06-22) الإقتصاد الأخضر يدرك أهمية رأس المال الطبيعي ويستثمر فيه ؛

- الإقتصاد الأخضر محور لإزالة الفقر ؛
- الإقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية ؛
- الإقتصاد الأخضر يستبدل الوقود الاحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون؛
- الإقتصاد الأخضر يعطي معيشة حضرية أكثر استدامة وتنقلا منخفض الكربون ؛
- الإقتصاد الأخضر ينمو أسرع من الإقتصاد البني و يحافظ على الموارد الطبيعية ويستعيدتها .

3.2. مؤشرات الإقتصاد الأخضر:

لقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD مجموعة من المؤشرات في عدة مجالات : الاقتصادية، الاجتماعية وكفاءة استخدام الموارد وذلك من أجل قياس تطور الإقتصاد الأخضر كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول 1: مؤشرات الإقتصاد الأخضر

| مؤشرات اخرى | التقدم و الرفاهية | كفاءة الموارد | التحول الاقتصادي | مؤشرات OECD حول النمو الأخضر |
|---|---|--|--|------------------------------|
| - خصائص النمو الاجتماعية والاقتصادية: الناتج المحلي الاجمالي، التضخم وفرص العمل - قاعدة الاصول الطبيعية: مخزون الموارد المتجددة (المياه العذبة، الاسماك - الغابات) ومخزون الموارد غير المتجددة (المعادن)، موارد النظام الايكولوجي | - نوعية الحياة من الناحية البيئية : مشاكل الصحة التي تعود لأسباب بيئية والتعرض للمخاطر الطبيعية أو الصناعية والخسائر الاقتصادية ذات الصلة - الوصول إلى خدمات الصرف الصحي والحصول على مياه الشرب | - الانتاجية البيئية وإنتاجية الموارد :إنتاجية ثاني أكسيد الكربون، الطاقة، المواد، والمياه، والانتاجية المتعددة العوامل | - البحث و التطوير، براءات الاختراع و الابتكارات المتعلقة بالنمو الأخضر او البيئة - انتاج السلع و الخدمات البيئية - التدفقات النقدية الدولية ذات الاهمية النسبية للنمو الأخضر - الضرائب و التسعيرات البيئية | |

المصدر: (الاسكوا، 2013، ص: 21)

4.2. القطاعات الاستراتيجية للاستثمار في الإقتصاد الأخضر والسياسات المطلوبة:

لقد أولى الإقتصاد الأخضر الاهتمام بجميع القطاعات وتوضيح كل السياسات الخاصة بتخضير كل قطاع، فقطاع الطاقة يعتبر من القطاعات الاستراتيجية التي أولاها الإقتصاد الأخضر أهمية كبيرة وخصوصا أن الموارد الطاقوية أصبحت مهددة بالنضوب فضلا عن كمية انبعاثات الغازات الدفينة الناتجة عن هذا القطاع، كما أن قطاع الصناعة لا يقل أهمية عن قطاع الطاقة حيث تمثل الصناعة الخضراء الصناعة التي تعمل على تلبية الاحتياجات الانسانية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة وذلك دون الحاق الضرر بالبيئة والموارد الطبيعية (أمين الرفاعي، (28/29 سبتمبر، 2011، ص04)، كما يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية وهي من أهم العوامل المؤثرة على جوانب التنمية المستدامة و بالأخص على اليد العاملة و على الهجرة من الأرياف \ واستخدام المياه واستغلال الأراضي والتطور البحثي و التقني والأمن الغذائي، ولا تزال الأنظمة المطبقة في الإنتاج الزراعي غير مستدامة (برنامج الامم المتحدة للبيئة : المكتب الاقليمي لغرب اسيا، 2013، ص08)، وتميز الزراعة الخضراء بتوجيه الزراعة الصناعية وزراعة الكفاف نحو ممارسات زراعية مستدامة وصحيحة بيئيا (صادق، ع. ا.، نعمت، م.، & العلوي، ب. ن. ، 2011، ص34-46)، أما قطاع السياحة فمن المتوقع أن يقوي تخضير السياحة امكانات التوظيف فيه مع زيادة التوظيف وإسناد المحليين، وتعد زيادة مشاركة المجتمع المحلي خاصة الفقراء منهم في سلسلة القيمة للسياحة أثناء تخضير القطاع عنصرا أساسيا في تنمية الإقتصاد المحلي وتقليل الفقر (هبة عزيز، و اديث شيفار، 2011 ص 245-250)، وفي مايلي الجدول رقم (02) والذي يوضح أهم السياسات الضرورية لتخضير القطاعات الاقتصادية :

الجدول 2 : سياسات تخضير القطاعات الاقتصادية

| قطاع الطاقة | |
|---|---|
| السياسة. | مضمونها |
| تقديم مجموعة من الحوافز | - إصلاح الدعم المستهدف للطاقة وتقديم دعم أكثر للبرامج الطاقوية؛ - توفير حوافز لشراء معدات كفاءة بالطاقة من قبل المستعملين النهائيين؛ - تشجيع التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة؛ |
| إدارة المعرفة | • خلق معرفة متعددة الاختصاصات والقطاعات والقدرة على هذه المعرفة على مختلف المستويات ؛ • إنشاء بنك للمعلومات الخاصة بالطاقة المتجددة مثل معلومات عن الأشعاع الشمسي، درجات الحرارة، شدة الرياح وغيرها ؛ |
| الوعي الجماهيري | • حملات التوعية والتوعية الحكومية ضرورية لخلق ثقافة خضراء وتعلم اجتماعي جماعي دعما للكفاءة الطاقوية ومصادر الطاقة المتجددة ؛ |
| البحث والتطوير | • توفير قوة عمل ماهرة من التقنيين والمصممين والمهندسين والمدراء لمتابعة وفحص المسائل الناشئة ومتطلبات الأبحاث. |
| قطاع الزراعة | |
| السياسة | مضمونها |
| تنظيم استخدام مياه الري | - تشجع تطبيقات الري الكفؤ ابتداء من ادارة التزويد إلى غاية إدارة الطلب مع ضرورة أن تكون هذه السياسات مرفوقة بمجموعة من الاجراءات الخاصة بتسعير المياه ؛ |
| اصلاح الاعانات الزراعية والاستثمارات | - إعادة النظر في الاعانات الزراعية ؛ - تحسين البنية التحتية الريفية وتوفير الخدمات الاجتماعية الريفية ؛ - خلق مناخ استثماري مناسب للقطاع الخاص وتوفير الحوافز والمساعدات والتدريب اللازم لتمكين انتقال المزارعين من مرحلة إنتاج السلع إلى نشاطات ذات قيمة مضافة حيث يمكن لإستراتيجية مثل هذه أن تحسن الممارسات الزراعية وتساهم في تنوع مصادر الدخل ؛ - استناد دراسات تقييم المشاريع الزراعية على الأبعاد الثلاث الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية ؛ - التوجه نحو الزراعة العضوية بدعم الإنتاج والاستهلاك المحلي للمنتجات الزراعية العضوية -تقديم الحوافز للقطاع الخاص لإنتاج المخصبات العضوية والمبيدات الحيوية وجعلها متاحة لكافة المزارعين وبسعر أقل كبديل عن الاستخدام المكثف للكيمياويات الزراعية التقليدية ؛ |
| الممارسات، التدريب والإرشاد الزراعي المعتمد على المعرفة | -إنشاء تعاونيات ومنظمات يكون له دور فعال في التفاوض مع الحكومة والمساهمة في القرارات الخاصة بالتنمية الزراعية ؛ -إشراك العلماء والخبراء في ذات الشأن لإضفاء نوع من الحدائة والمصداقية العلمية للمعارف التقليدية المتوفرة لدى المزارعين والتي تمكنهم من إتخاذ القرارات السليمة؛ |

| قطاع الصناعة | |
|--|---|
| السياسة | مضمونها |
| إعداد الصناعات المحلية اقل انتاجا للكربون | -إنتاج منتجات منخفضة الكربون سيترك أثرا كبيرا على القدرة التنافسية . |
| الاستفادة من إمكانات خلق فرص عمل جديدة وتنوع ن.م.إ | وبالأخص في مجال الطاقة ،فالتحول إلى استخدام الطاقات المتجددة من شأنه أن يساهم في خلق فرص عمل جديدة . |
| التخفيض في استهلاك الطاقة | لأن ذلك من شأنه أن يخفض من الاستهلاك المحلي للطاقة . |
| قطاع السياحة | |
| السياسة | مضمونها |
| الاستثمار في البنى التحتية | - وضع مجموعة من القوانين و التحفيزات التي تشجع الاستثمار في كفاءة الطاقة ، مصادر الطاقة الخضراء ،تقليل النفايات وإعادة تدويرها ،إنشاء المباني الخضراء - حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الإرث الثقافي والتنمية المحلية وذلك في المناطق السياحية ؛ |
| تشجيع السياحة البيئية | -تطوير وإدارة السياحة على زيادة الحوافز الاقتصادية و الارتقاء بالتعليم البيئي و بالقدرات المحلية - دعم مناطق الجذب السياحي و منتجات السياحة البيئية من أجل الحفاظ على الطابع البيئي مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية في عملية التخطيط |
| توسيع مشاركة القطاع الخاص في تنمية القطاع السياحي | -تهيئة المناخ المساعد على زيادة الثقة و على تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع السياحية - إقامة مشاريع مشتركة وخصوصا في مجال رفع جودة الخدمات السياحية . |
| التسويق السياحي | التكثيف من عمليات التسويق و الترويج واستخدام شبكات الانترنت لنشر المعلومات المتعلقة بالسياحة . |

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على (حسين أباطة ، نجيب صعب وبشار زيتون ، ص ص :93-99) ، (صادق، نعمت، و العلوي، الزراعة ، الإقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير، 2011، ص ص :34-46)، (سيد و الفياض، 2011، ص ص : 114-115) و(عزيز و شيفار، 2011، ص:250) (دبور، 2004، ص ص :26-27)

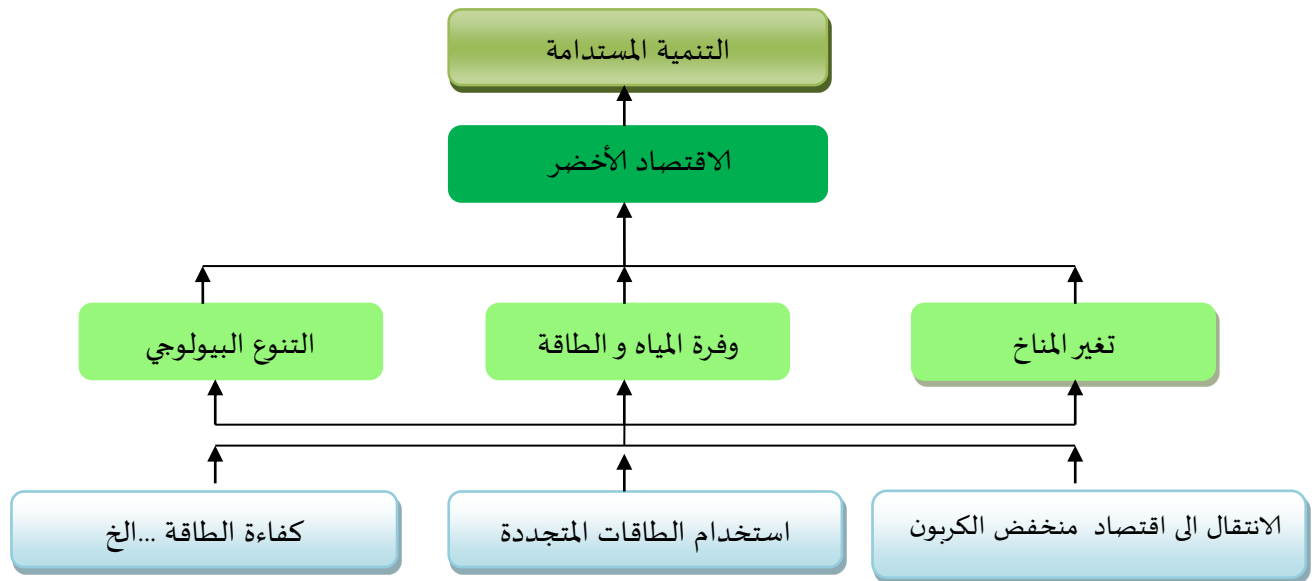
5.2. الإقتصاد الأخضر كأحد مسارات التنمية المستدامة :

تتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة لإعادة صياغة السياسة الاقتصادية بشأن العناصر الرئيسية للاستدامة وتحقيق الأهداف، وفيما يمكن أن يساهم الانتقال إلى إقتصاد أخضر شامل في كثير من الأهداف. لمثل هذا انتقل مفهوم التنمية المستدامة من نهج محوره يرتكز على البيئة إلى نموذج يشترط تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأنشطة غير ملوثة أو قليلة التلوث،

ترتكز على كفاءة استخدام الموارد لحماية التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي. وهذا النهج ضروري لحماية البيئة، لا بل هو السبيل الوحيد لتحويل الاقتصاد إلى أنشطة تخلق فرص العمل وتشمل جميع فئات المجتمع .
فنهج الاقتصاد الأخضر هو النهج الذي يساعد على تحويل هذا المبدأ إلى واقع. ويفترض أن يؤدي إلى إدراج الاعتبارات البيئية في كل مرحلة الإنتاج والاستهلاك وصياغة السياسات إلى تصحيح الخلل الاجتماعي والاقتصادي والحد من التدهور البيئي. حيث يعتبر انتشار مفهوم الاقتصاد الأخضر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة، فضلا عن البعد الاجتماعي، إذ يهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاهة. ومن ثم يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد اطار مفاهيمي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة، بل يكرس التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية. (وسيم وجيه الكسان، 2016).

وعن طريق تركيز الإقتصاد الأخضر الشامل على حفظ وتكوين رأس المال والثروة العامة والابتكار التكنولوجي وخلق الوظائف، يمكن أن يسهم في نمو اقتصادي مستدام شامل، وعمالة كاملة ومنتجة وعمل لائق للجميع باستكمال أنشطة بناء القدرات في إطار خطة السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بدعم مجموعة من السياسات والتدابير تعيد توجيه الاستثمار العام والخاص لتحقيق تحوّل في أنماط الاستهلاك والإنتاج (جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 23-27 أيار/مايو 2016، ص08). والشكل التالي يوضح العلاقة الترابطية بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة باعتباره كأحد مساراتها الاستراتيجية .

الشكل 1 : العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة



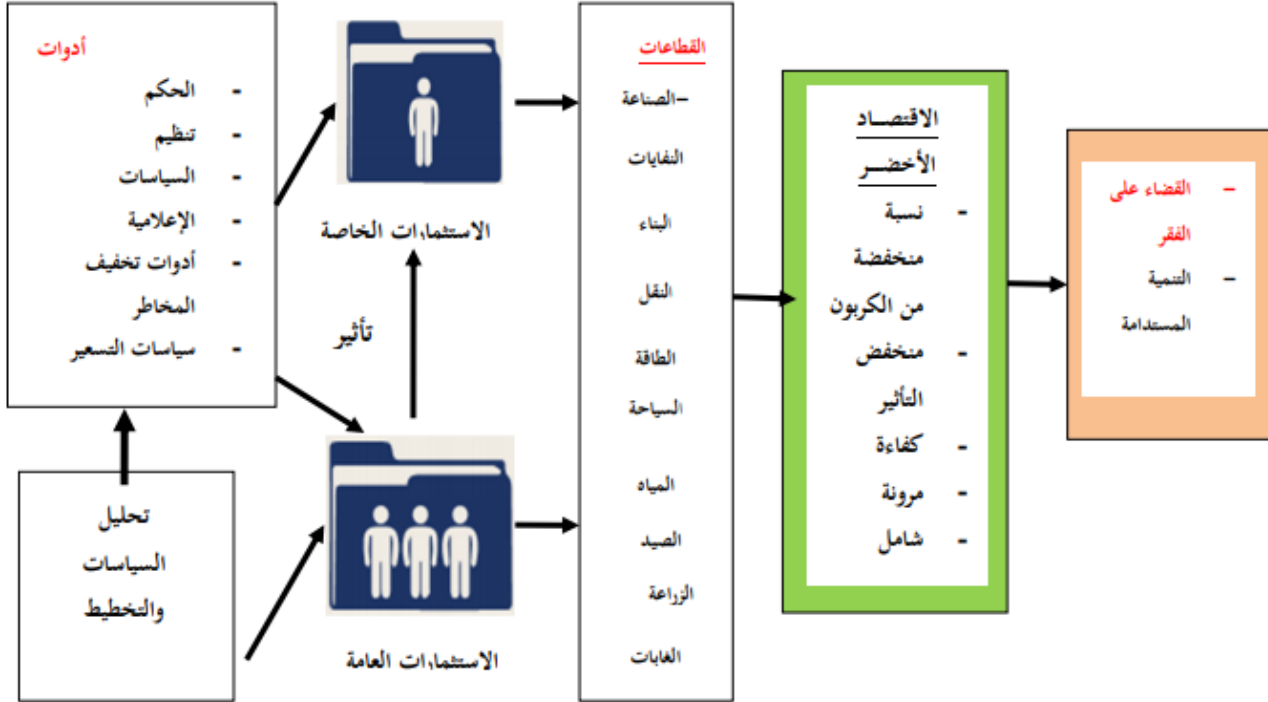
المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على:

africa, First Godwell Nhamo, Green economy & climate mitigation : Topics of relevance to:
published, Africa institute of south africa, south africa, 2011, P 35

وينطوي الاقتصاد الأخضر على الفصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية وبين النمو الاقتصادي. وهو يتسم بزيادة كبيرة في الاستثمارات في القطاعات الخضراء، تدعمه في ذلك إصلاحات تمكينية على مستوى السياسات، وتتيح هذه الاستثمارات العمومية منها والخاصة الآلية اللازمة لإعادة رسم ملامح الأعمال التجارية و البنى التحتية والمؤسسات، وهي تفسح المجال لاعتماد عمليات استهلاك وإنتاج مستدامة، وزيادة نصيب القطاعات الخضراء من الاقتصاد، وارتفاع عدد الوظائف الخضراء واللائقة ، وانخفاض كميات الطاقة والموارد في عمليات الإنتاج، وتقلص النفايات والتلوث، وانحسار

كبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بما يؤدي إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. والشكل رقم (02) يوضح ذلك. (ثابتي الحبيب و بركنو نصيرة ، دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر ، كتاب مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في الظل العولمة ، جامعة الجزائر 03، 08 و 09 ديسمبر 2014، ص: 93).

الشكل 2: كيفية تفعيل استراتيجية الاقتصاد الأخضر للتنمية المستدامة



المصدر: ثابتي الحبيب و بركنو نصيرة ، دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر ، كتاب مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في الظل العولمة، جامعة الجزائر 03، 08 و 09 ديسمبر 2014، ص: 94.

وباعتبار أن الوظائف الخضراء هي أحد أهم المؤشرات التي يتم من خلالها التحول الدولي نحو الاقتصاد الأخضر، فقد شهد الاقتصاد الدول تبني العديد من الاقتصادات لمنهج الاقتصاد الأخضر وهذا ما كان له تأثير مباشر على العمالة، فعلى سبيل المثال لا الحصر جعلت كوريا النمو الأخضر الموضوع الرئيسي للاستراتيجية الانمائية الوطنية لديها حيث عكفت الحكومة على مباشرة استراتيجية طويلة الاجل تتعلق بالنمو الأخضر واستثمرت 84 مليار دولار امريكي بين سنتي 2009 و 2012م مما أدى إلى رفع عدد الوظائف الخضراء من 610000 وظيفة سنة 2008م إلى 810000 وظيفة سنة 2013م

أما بالنسبة للاتحاد الاوربي فقد شكلت الوظائف الخضراء ثاني أكبر مصدر للعمالة الجديدة بما يصل إلى 8.2 مليون وظيفة في الاتحاد الأوروبي، كما أنّ اليابان تتوقع استحداث 1.4 مليون وظيفة جديدة بفضل الطلبات الجديدة على السلع والخدمات الخضراء وعلى غرار ذلك ساهمت السلع والخدمات الخضراء في توظيف 3.1 مليون عامل في الولايات المتحدة الأمريكية ، أي 2.4% من القوى العاملة سنة 2010م كما أنّ الصين أدرجت الاستدامة البيئية في السياسات الانمائية الوطنية منذ 1984م وسجلت أكثر من 04 مليون وظيفة خضراء . (مكتب العمل الدولي ، التنمية المستدامة والعمل اللائق و الوظائف الخضراء ، التقرير الخامس ، 2013، ص: 17) ، وفي مايلي جدول يوضح أهم الاستراتيجيات التي وضعتها الدول لخضرة اقتصاداتها وأثر ذلك على العمالة :

الجدول 3 : اثار خضرة الاقتصاد على العمالة في بعض الدول

| | |
|--|--|
| <p>استراليا</p> <p>- من الممكن استحداث 770000 وظيفة إضافية بحلول عام 2030 أي زيادة بنسبة 5% إلى 6% بحلول سنة 2030م بواسطة نظام لتداول الانبعاثات مقرون بحوافز حكومية، فيما يتعلق بنهج يعتمد على أسواق الكربون فقط: 0%</p> <p>- من الممكن استحداث 2.5 مليون وظيفة بحلول عام 2025م بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 60% إلى 100% بحلول عام 2050م ، في حين تسمح فعالية استخدام الموارد بالمعامل 4 بكسب 3.3 مليون وظيفة على مدى السنوات العشرين المقبلة و 7.5 مليون وظيفة بحلول عام 2050م؛</p> | |
| <p>البرازيل</p> <p>- يتوقع أن ترتفع العمالة بنسبة 1.13% سنويا خلال الفترة 2010-2030م ،ويمكن أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بنسبة 0.5 % سنويا بتقليص مساحات الرعي وحماية الغابات؛</p> | |
| <p>ألمانيا</p> <p>- ارتفاع العمالة بنسبة 0.55% وانخفاض انبعاثات Co₂ بنسبة 2% خلال الفترة 1999-2010م بإعادة استخدام إيرادات ضريبة الطاقة لدعم اشتراكات الضمان الاجتماعي المفروضة على العمل ؛</p> <p>- آثار إيجابية طفيفة على العمالة وانخفاض حاد في انبعاثات Co₂ نتيجة ارتفاع المعدلات الضريبية وإلغاء الإعفاءات من الضرائب البيئية؛</p> <p>- نتج عن إصلاح الضرائب البيئية خلال الفترة 1999-2003م استحداث 250000 وظيفة ، في حين انخفض استهلاك الوقود بنسبة 7% وانخفضت انبعاثات Co₂ بنسبة تتراوح بين 2 و3.5%.</p> | |
| <p>و.م.أ</p> <p>- استُحدثت 2.7 مليون وظيفة في الصناعة المعتمدة على "الاقتصاد النظيف" في السنوات الأخيرة، معظمها لصالح العمال ذوي المهارات المتدنية والمتوسطة؛</p> <p>- من الممكن استحداث مليوني وظيفة باستثمار 100 مليار دولار أمريكي في تدابير الانتعاش الخضراء؛</p> <p>- من الممكن تحقيق مكسب صاف يوفر 1.7 مليون وظيفة (كسب 2.5 مليون وظيفة في قطاع الطاقة النظيفة وفقدان 800000 وظيفة في صناعات الوقود الأحفوري) بتخصيص 150 مليار دولار أمريكي لبرنامج استثمار أخضر؛</p> <p>- من الممكن كسب من 918000 إلى 1.9 مليون وظيفة بانتهاء سنة 2020م من خلال سياسات ملائمة في مجال تغير المناخ والطاقة النظيفة، وذلك بحسب مدى صرامة الأحكام وفعاليتها ؛</p> <p>- يمكن استحداث ما يزيد على 4 ملايين وظيفة في السنة بدوام كامل بحلول سنة 2030م باتخاذ تدابير صارمة في فعالية استخدام الطاقة مقترنة بتحقيق هدف إدراج 30% من الطاقة المتجددة ضمن معايير حوافز الطاقة المتجددة؛</p> | |
| <p>جنوب افريقيا</p> <p>- يمكن استحداث ما يزيد على 106000 وظيفة جديدة في مجال الطاقة المتجددة بحلول سنة 2030م في إطار "سيناريو ثورة في الطاقة" يتسم بالطموح (بالمقارنة مع 7500 وظيفة فقط في سيناريو العمل كالمعتاد المرجعي للوكالة الدولية للطاقة)؛</p> <p>- ويُفترض أن يكون إجمالي العمالة في مجال الطاقة (بما فيها وظائف تصدير الفحم) أعلى مما هو عليه في السيناريو المرجعي للوكالة الدولية للطاقة بنسبة 56%؛</p> | |
| <p>كوريا</p> <p>- من الممكن استحداث ما بين 11.8 و14.7 مليون وظيفة جديدة بنهاية 2020م من خلال توظيف مبلغ 97 مليار دولار أمريكي من الاستثمار العام لدعم التحول نحو اقتصاد أخضر؛</p> | |

| | |
|---|-------------------------|
| <p>– من الممكن أن ينتج عن تخصيص 2% من الناتج المحلي الإجمالي للاستثمار الأخضر سنويا في الطاقة والنقل والحراجة، استحداث ما بين 938984 و1270390 وظيفة في أربعة قطاعات تتوفر فيها ظروف العمل اللائق وتكثر فيها الوظائف الخضراء.</p> | <p>أندونيسيا</p> |
| <p>– من الممكن استحداث ما يزيد على نصف مليون وظيفة صافية بانتهاء الفترة 2014-2020 باستثمار 14% من الميزانية الإجمالية للاتحاد الأوروبي في الطاقة المتجددة وحفظ الطبيعة والمباني الخضراء والنقل المستدام (حوالي 130000 وظيفة لكل مليار يورو)؛</p> <p>– من الممكن أن يضيف الاتحاد الأوروبي من 1.4 إلى 2.8 مليون وظيفة بخفض مجموع احتياجات اقتصاده من المواد بنسبة 17% ؛</p> <p>– ارتفاع العمالة بنسبة 1.3% وانخفاض في انبعاثات CO₂ بنسبة 8% خلال الفترة 1990-2010م نتيجة زيادة الضرائب على استخدام الطاقة 5%؛</p> <p>– ارتفاع العمالة بنسبة 0.6% وانخفاض انبعاثات CO₂ بنسبة 4.4% من خلال زيادة أسعار الطاقة وانخفاض تكاليف العمل.</p> | <p>الاتحاد الأوروبي</p> |

المصدر: مكتب العمل الدولي، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التقرير الخامس، 2013، ص 28-29

3. الإقتصاد البنفسجي:

1.3 مفهوم الإقتصاد البنفسجي:

لقد جاء الإقتصاد البنفسجي إلى مراعاة الجوانب الثقافية في الإقتصاد، فهو يتكيف مع التنوع البشري في العولمة، وهذا يعتمد على البعد الثقافي لإعطاء قيمة للسلع والخدمات، ظهر المصطلح لأول مرة في فرنسا في 19 مايو 2011، بمبادرة من الجمعية "Diversum"، من خلال انعقاد المنتدى الدولي الأول للإقتصاد البنفسجي "اليوم العالمي للتنوع الثقافي للحوار والتنمية"، تحت رعاية اليونسكو، البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية، مما جعل مفهوم الإقتصاد الثقافي من الممكن إدراج الثقافة في الإقتصاد ومنحها مكانة معينة، بحيث تكون حافز لجميع الأنشطة البشرية (ReportThe purple economy: an objective, an opportunity, 2016, P02).

لم يعد هذا المفهوم كافيا لوصف واقع العالم الذي لا يمكن فيه اختزال الثقافة في قطاع واحد اليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب أن تكون الثقافة هي الحافز لجميع الأنشطة البشرية، بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية، وفي المقابل ينتجون الثقافة بدرجات متفاوتة، فإن هذه التدفقات الثقافية التي تروي الإقتصاد لا يتم الاعتراف بها بشكل كاف كعوامل للابتكار وتنشيط النشاط الاقتصادي، وقد تحولت أكثر نحو تلبية الاحتياجات الإنسانية. تقدم العولمة إمكانات جديدة، ناشئة عن التفاعلات الديناميكية بين الإقتصاد والثقافة، وعليه فهو ذلك الجزء من الإقتصاد الذي يساهم في التنمية المستدامة من خلال تعزيز الإمكانيات الثقافية للسلع والخدمات. يشير الإقتصاد البنفسجي إلى "مراعاة الجوانب الثقافية في الإقتصاد. وهي تحدد اقتصادا يتكيف مع التنوع البشري في العولمة ويعتمد على البعد الثقافي لإعطاء قيمة للسلع والخدمات". في الواقع يرتبط نمو العنصر الثقافي المرتبط بالمنتجات بالحيوية الثقافية لكل إقليم (Santosh Kumar Tripathi, Miss Snehlata Jaiswal, 2018,P47).

كما يعرف الإقتصاد البنفسجي بأنه الإقتصاد المرتبط بثقافات المجتمعات، وله خاصية التكيف مع التنوع البشري والمستوى الثقافي والوعي لكل فرد بالمجتمع، واعتبارا للفروقات الثقافية من مجتمع إلى مجتمع ومن شخص إلى آخر، والذي بدوره يحدد مستوى التجاوب الإستهلاكي من قبل المستهلك وينقسم بدوره إلى (احلام حسين، 2019):

الأول الأعمال البنفسجية : وهو ما تقوم به الدولة من مشاريع الطرق والمزهاة وما شابه ذلك.

الثاني المهن البنفسجية : وهو ما يتعلق بوظائف المصادر البشرية وعمليات الجودة والتسويق والوعي الإستهلاكي لدى الإنسان ومدى ترابطه أو تحديه لعملية الإقتصاد المستدام، والذي تسعى إليه الشركات المنتجة

وعليه الإقتصاد البنفسجي كأحد اضلاع التنمية المستدامة داخل أى مجتمع ما هو إلا إندماج بين الاقتصاد والثقافة، وهو ليس قاصرا على ثقافة الأفراد فقط، بل يشمل الحكومات أيضا، والدليل على ذلك عندما قامت دول النمور الآسيوية الخمسة بتغيير ثقافتها من الإستهلاك والبطالة والإستيراد وعجز الميزانية إلى ثقافة الإنتاج والعمل والتصدير والإكتفاء الذاتي رأينا إنتقال هذه الدول من التخلف الإقتصادى إلى دول متقدمة إقتصاديا، بسبب تغيير الثقافة الاقتصادية لحكوماتها وبالتالى شعوبها (محمود عبد الله، 2020-05-23).

2.3. البصمة الثقافية :

تشجع العلاقة الديناميكية والصحية بين الاقتصاد والثقافة على النظر إلى الثقافة باعتبارها مجال الفرص والمسؤولية، جنبا إلى جنب مع الإقتصاد الأخضر والذي يتضمن البصمة البيئية والإقتصاد الإجتماعي الذي يشمل البصمة الإجتماعية، والإقتصاد البنفسجي مع وجودها الثقافي، فهو يشكل الركن الثالث للازدهار والنمو (Report Four Things to Know about, 2018, p 02)

3.3. أهمية الاقتصاد البنفسجي:

تكمن أهمية الاقتصاد البنفسجي في: (دان بوعبد الله، مشيكل إلياس عبد الفتاح، تنمية الموارد البشرية والاقتصاد البنفسجي: مفاهيم وواقع التنمية المستدامة في الجزائر، 2020، ص 144).

- يعتبر العديد من المفكرين والمراقبين الاقتصاديين أن الأزمات الاقتصادية كانت كنتيجة لتهميش البعد الثقافي الذي يميز كل دولة.

- الحاجة الماسة لخلق التوجه الثقافي لكل دولة أو لكل منطقة حتى يتسنى للشركات معرفة المتطلبات التي يتوجب الارتكاز عليها لتتماشى مع هذا التوجه.

- يرى العديد من الاخصائيين أن التنوع الاقتصادي أصبح مرتبطا بالمصادقية الثقافية للسلع المنتجة والخدمات المقدمة.

- تعتبر المؤسسات الاقتصادية كأداة لنقل الثقافة المحلية والحفاظ عليها، والتي تأخذ بعين الاعتبار ثقافة استهلاك موحدة تركز على الخصائص والفرص المحلية.

- يساهم الاقتصاد البنفسجي بشكل فعال في تنوع الاقتصاد الوطني للدول النامية التي تعتمد في غالبيتها على قطاع النفط ، حيث يساهم في دعم السياحة محليا ودوليا.

4.3. متطلبات الإقتصاد البنفسجي: تتمثل في ماييلي (Report Four Things to Know about, 2018 , p 02) :

- أ- توفير بنية أساسية عالمية للرعاية الاجتماعية : الخدمات التي تتساوى فيها جميع الأسر للحصول على خدمات الرعاية المدفوعة للأطفال والمرضى والمسنين والمعوقين. هذه يتيح تحويل بعض العبء من الأسر وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر إلى الدولة ، وذلك من خلال الإعانات العامة للقطاع الخاص المنتجين أي العمل المدفوع الأجر.
- ب- تنظيم سوق العمل للحياة العملية : التوازن وتحويل بعض العبء من عمل المرأة غير المدفوع الأجر إلى عمل الرجل غير المدفوع الأجر العمل، من خلال اللوائح مثل الأبوة وإجازة الوالدين، وتقصير ساعات العمل، وهكذا.
- ج- تدابير خاصة أخرى : تهدف إلى الحد من عبء العمل غير المدفوع الأجر للأسر الريفية لكفاءة البنية التحتية الريفية المادية يقلل عمل المرأة غير مدفوع الأجر.
- د- إطار بديل لسياسة الإقتصاد الكلي: التي تمكن من تنفيذ ما من سبق الركائز الثلاث، من خلال تحديد الأولويات وخلق الحيز المالي للإنفاق الاجتماعي.

4. التشابه والتكامل بين الإقتصاد البنفسجي والإقتصاد الأخضر:

يهدف الإقتصاد البنفسجي إلى توسيع نطاقه رؤية الإقتصاد المستدام الجديد ما وراء الإقتصاد الأخضر. حيث كلاهما ظهر الرؤى كرد على الأزمة البيئية والأزمة الرعاية، وتتمثل اوجه التشابه والتكامل في ماييلي :

1.4. الإقتصاد البنفسجي والإقتصاد الأخضر: وتتمثل فيمايلي (ipek ilkkaracan, 2016,p 08):

- الإقتصاد البنفسجي يهدف إلى تمديد الرؤية لاقتصاد مستدام جديد أبعد من الإقتصاد الأخضر أما الإقتصاد الأخضر جاء ردا على الأزمة البيئية وعليه جاء الإقتصاد البنفسجي استجابة لأزمة الرعاية .
- الإقتصاد الأخضر يحتاج الإقتصاد إلى إعادة تنظيم الإنتاج والاستهلاك مع وتيرة تجديد الموارد الطبيعية، أما الإقتصاد البنفسجي يحتاج إلى إعادة تنظيم الإنتاج والاستهلاك أيضا مع الإنصاف والإستدامة.
- يستند الإقتصاد الأخضر على استيعاب التكاليف البيئية في طريقة عمل النظام ، أما الإقتصاد البنفسجي يقوم على استيعاب تكاليف رعاية العمل.
- الإقتصاد الأخضر يهدف إلى القضاء على عدم المساواة بين الأجيال، أما الإقتصاد البنفسجي يهدف إلى القضاء على عدم المساواة من قبل الجنس والطبقة والأصل، تماما مثل الإقتصاد الأخضر يدعو إلى إعادة ترتيب الأولويات ووضع رعاية الطبيعة في المركز.

وعليه يمكن التلخيص ما قلناه في الجدول التالي :

الجدول 4: الإقتصاد البنفسجي والإقتصاد الأخضر

| الإقتصاد الأخضر | الإقتصاد البنفسجي |
|--|--|
| الازمة البيئية يهدف إلى استدامة التزويد بواسطة طبيعة وظائف الخضراء | أزمة الرعاية ؛ يهدف إلى استدامة التزويد بواسطة رعاية العمل |
| النظم البيئية الصحية | رعاية الجودة الشاملة |
| قيمة الطبيعة | قيمة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر |
| التكاليف البيئية | تكاليف رعاية العمل |
| عدم المساواة بين الأجيال | عدم المساواة حسب الجنس والطبقة الأصل |
| من الاستهلاك إلى الطبيعة | من الاستهلاك إلى التنشئة |
| من نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى النمو المستدام والشامل | |

source : (İpek İlkaracan, 2016,p 08)

2.4. الإقتصاد البنفسجي لإستكمال الإقتصاد الأخضر نحو الإقتصاد المستدام:

إن الإقتصاد البنفسجي يتمثل في شمولية إطاره للمحيط الثقافي الذي يترك فيه الوكلاء بصماتهم والذي يبقى ملكية عالمية مشتركة. فهو يرتبط بشكل كبير بقيم وثقافة المجتمع مما يضمن تفاعله الإيجابي ويضبط إستجابة الإنسان، حيث أصبحت الثقافة اليوم احد المحاور المساعدة في تطوير الإقتصاد، وفي هذا السياق فإن الإقتصاد البنفسجي (دمج البصمة الثقافية) يجعل من البعد الثقافي رهانا للتنمية المستدامة . فهو يسهم في التنمية المستدامة من خلال ترمين العائد الثقافي للسلع والخدمات. ومنذ البداية يعد الطابع الثقافي تحديا لتحقيق التنمية المستدامة في الواقع.

لا يمثل هذا الموضوع سوى عنصر واحد من مكونات التنمية المستدامة ،ذلك إلى جانب الشواغل المتعلقة بالبيئة الطبيعية (الإقتصاد الأخضر) (دمج البصمة البيئية)، وتلك المتعلقة بالبيئة الاجتماعية (دمج البصمة الاجتماعية). لقد تم التأكيد على التكامل بين جوانب الإقتصاد المستدام من خلال دعوة نشرتها لوموند إيكونومي في عام 2015 في الفترة للمؤتمر الحادي والعشرين للأمم المتحدة المعني بالتغيرات المناخية (موسوعة وكيبديا الحرة)، وهذا ما يمكن توضيحه في الشكل التالي :

الشكل 3 : العدسات الثلاثة للاقتصاد المستديم



المصدر: سفيان خلوفي، كمال شريط ثلاث عدسات للاقتصاد المستدام: الاقتصاد الاجتماعي، الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد / 10 عدد خاص (الجزء الثالث / 3 جويلية 2020 ، ص 34

ولهذا فالإقتصاد البنفسجي هو أحد مكونات الثلاثة للإقتصاد المستدام إلى جانب الإقتصاد الأخضر باعتبار أن هذا الأخير يعمل على الدمج ما بين البيئة والاقتصاد باعتماد أنماط انتاج واستهلاك صديقة للبيئة ما يساعد على رسم خارطة طريق لتحقيق التنمية المستدامة والإقتصاد الإجتماعي ، فإن الاقتصاد البنفسجي يساهم في تحقيق هذه الأخيرة من خلال تثمين العائد الثقافي للسلع والخدمات وذلك بطبيعته الشمولية، باستخدام الثقافة كمساعد على ترسيخ أبعاد التنمية المستدامة فهو يفتح مجال أكثر نحو الإستدامة وذلك من خلال رعاية الصحة والعمل وتحسين ظروف التعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلخ من الخدمات الإجتماعية .

5. خاتمة:

جاء الإقتصاد البنفسجي لتكملة دور الإقتصاد الأخضر نحو تحقيق الإستدامة وذلك من خلال تحسين الوضع الاقتصادي بتثمين البعد الثقافي على مختلف الشرائح من أجل مواجهة المخاطر البيئية، والذي يؤدي إلى تحقيق المساواة بين الافراد والرفاهية الاجتماعية . وعليه يمكن القول أن انعكاس الثقافة على كل من المنتج والمستهلك يعكس طريقة استخدام الموارد وعلى الإنتاجية وعلى طرق العمل وعلى ضمان اقتصاد مستدام للأجيال القادمة، فهو يساعد على ترسيخ أبعاد التنمية المستدامة وهذا ما يعود كله بالمنفعة العامة على الاقتصاد جراء ارتفاع مستوى ثقافة المجتمع، وكذلك بالنسبة للإقتصاد الأخضر باعتباره يساهم في تحسين الرفاهية والإنصاف للإنسان فهو إقتصاد الطاقات النظيفة فكلاهما يتماشى في مسار واحد ألا وهو تحقيق التنمية المستدامة.

ختاما ، تم استخلاص النتائج التالية :

- يمثل الإقتصاد الأخضر المسار الاستراتيجي نحو التنمية المستدامة وليس بديلا لها لتوضيحه مختلف الاليات و الأساليب المناسبة لجميع القطاعات الاقتصادية وتكييفها وفق ضوابط التنمية المستدامة؛
- الثقافة أداة تمكينية يتطلها الإقتصاد البنفسجي في تحقيق التنمية المستدامة.
- يعمل الإقتصاد البنفسجي على خلق بيئة متنوعة الثقافة من أجل امداد الإقتصاد بالتدفقات الثقافية التي تحدد قيمة السلع و الخدمات ؛
- الإقتصاد البنفسجي بإعتبار النموذج الإقتصادي الجديد للمستقبل بإدخال البعد الثقافي في الإستثمار والإستهلاك.
- ان التكامل ما بين الإقتصاد الأخضر و الإقتصاد البنفسجي والإقتصاد الأخضر البنفسجي يساهم في تحقيق التوافق بين التنمية الاقتصادية ، الثقافية و الاستدامة؛ مما يساعد في تحقيق التنمية المستدامة .

التوصيات :

- وضع الأطر السياسية و القانونية من طرف الحكومات داعمة للإستثمار في الإقتصاد البنفسجي والإقتصاد الأخضر.
- لا بد من الإنتقال إلى الإقتصاد البنفسجي والإقتصاد الأخضر الذي أصبح من ضروريات الدول العالم .
- تركيز على اهتمام بالعامل الثقافي للجميع الشرائح، وذلك مع تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
- أهمية تدارس القضايا المتعلقة بالوعي الثقافي للنهوض بعوامل التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئية.

6. قائمة المراجع:

- تقارير:
- الاسكوا. (2011). استعراض الانتاجية والتنمية المستدامة في منطقة الاسكوا. العدد 02.
- الاسكوا. (2013). رصد الانتقال الى الإقتصاد الأخضر في المنطقة العربية : المشاريع الصغيرة و المتوسطة . الأمم المتحدة. (21-24 فبراير 2011). الإقتصاد الأخضر(قضايا السياسات العامة :قضايا السياسات العامة الناشئة).
- الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي ،برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي.
- برنامج الامم المتحدة للبيئة : المكتب الاقليمي لغرب اسيا. (2013). الوضع البيئي في العالم العربي.
- برنامج الامم المتحدة للبيئة. (2011). نحو إقتصاد أخضر : مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: مرجع لواقعي السياسات.
- صادق ,ع ا. ,نعمت ,م & ., العلوي ,ب ن. (2011). الزراعة ، الإقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير .المنتدى العربي للبيئة و التنمية .
- طارق سيد، ووليد الفياض. (2011). الصناعة ، الإقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير. تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية.
- عبد الكريم صادق، موسى نعمت، و بن ناصر العلوي. (2011). الزراعة ، الإقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير. تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية .
- هبة عزيز، و اديث شيفار. (2011). السياحة ، الإقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير. تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية .

- جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. (23-27 أيار/مايو 2016 ، ص08). القرار 10/1: الرؤى والنُهُج والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر نيروبي.
- ثابتي الحبيب و بركنو نصيرة، دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر، كتاب مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، جامعة الجزائر 03، 08 و09 ديسمبر 2014 م .
- مكتب العمل الدولي ،التنمية المستدامة و العمل اللائق و الوظائف الخضراء ، التقرير الخامس ، 2013.
- دان بوعبد الله،مشيكل إلياس عبد الفتاح،تنمية الموارد البشرية والاقتصاد البنفسجي : مفاهيم وواقع التنمية المستدامة في الجزائر،2020، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد / 10 عدد خاص (الجزء الثاني /) 2 جويلية 2020.
- سفيان خلوفي، كمال شريط ثلاث عدسات للاقتصاد المستدام: الاقتصاد الاجتماعي، الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد / 10 عدد خاص (الجزء الثالث 3) / جويلية 2020 ،

مقالات ومداخلات :

- Group, the Environment Management. (n.d.). *working towards a Balanced and Inclusive Green Economy :A United Nations System-wide Perspective*.
- <https://ar.wikipedia.org/wiki/>. Récupéré sur <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- İpek İlkkaracan. (2016,p 08). *The Purple EconomyComplementing the GreenTowards Sustainable and Caring Economies*,.
- Report Four Things to Know about . (2018 , p 02). *the purple economy*. iwraw asia pacific.
- ReportThe purple economy: an objective, an opportunity. (2016, P02.). *The purple economy: an objective, an opportunity*. Paris: english translation11 June.
- Santosh Kumar Tripathi, Miss Snehlata Jaiswal,. (2018,P47). Purple Economy:- Component of a Sustainable Economy in India. *Journal of Business and Management (IOSR-JBM)*, Volume 20, Issue 12.
- Godwell Nhamo, Green economy & climate mitigation : Topics of relevance to: africa, First published, Africa institute of south africa, south africa, 2011. -
- أمين الرفاعي. (28/29 سبتمبر، 2011). دور الصناعات الخضراء في التخفيف والتكيف مع تغير المناخ. ندوة الصناعات الخضراء ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعة والتعدين، بيروت، لبنان.
- مؤتمر العمل الدولي. (2013). التنمية المستدامة و العمل اللائق والوظائف الخضراء. الطبعة الاول.
- نبيل دبور. (2004). مشاكل وفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي مع اشارة خاصة الى السياحة البيئية. مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية.
- مواقع إلكترونية:

- السير نحور إنشاء اقتصاد اخضر والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومؤشراتها 2010-2013 منصف .
www.developpement-durable.gouv.fr/sndd
- موسوعة ويكيبيديا الحرة.(s.d). / <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- احلام حسين. (2019). الإقتصاد النفسي ""الراسمالية البشرية" تواصل كتابة سلسلة مقالاتها .
<https://elzaman.wordpress.com/2019/11/16/%D8%A7%D9%84>
- محمود عبد الله. (2020-05-23). الإقتصاد النفسي والنجاة من جائحة كورونا.
<https://www.algizaonline.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF>
- وسيم وجيه الكسان. (بلا تاريخ). الإقتصاد الحضر واليات تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر. تم الاسترداد من-4984-20160712/47182339/20160712-4984-من
<https://d1wqtxts1xzle7.cloudfront.net/47182339/20160712-4984-من-77jbut.pdf?1468317601=&response-content->